

## المسائل الرئيسية المطروحة لوضع سياسة خاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية

### تقرير من المدير العام

١- طلبت جمعية الصحة في المقرر الإجمالي ج ص ٦٥ع (٩) من المدير العام في جملة أمور تقديم مسودة ورقة سياسات عن مشاركة المنظمة مع المنظمات غير الحكومية إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وطلبت أيضاً تقديم مسودة ورقة سياسات عن علاقة المنظمة مع الكيانات التجارية الخاصة إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثلاثين بعد المائة في أيار/مايو ٢٠١٣. ودعماً لوضع هاتين الورقتين يعرض المقرر الإجمالي عدة مبادئ بما فيها ضرورة التشاور حسب الأصول مع جميع الأطراف المعنية أخذاً بعين الاعتبار المبادئ والمبادئ التوجيهية المحددة لعلاقات تفاعل المنظمة مع الدول الأعضاء وسائر الأطراف.

٢- وكشفت المشاورات مع المنظمات غير الحكومية منذ انعقاد جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين<sup>١</sup> إضافة إلى التحاليل المهمة للأطر والممارسات التي توجه مشاركة المنظمة مع تلك المنظمات عن عدد من المسائل الرئيسية التي تتطلب التوجيه من الدول الأعضاء قبل أن يتسنى استكمال وضع مسودة ورقة سياسات عن المشاركة مع المنظمات غير الحكومية لعرضها على الأجهزة الرئاسية. كما أصبح من الجلي ضرورة التنسيق بين عملية وضع سياسة المنظمة الخاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية وعملية وضع مسودة ورقة سياسات عن علاقة المنظمة مع الكيانات التجارية الخاصة.

٣- وتسعى الأمانة عبر هذه الوثيقة إلى التماس توجيه المجلس بخصوص المسائل الرئيسية الناشئة عن المناقشات والتحليل التي أجريت حتى الآن بشأن ما يلي من عناصر المشاركة مع المنظمات غير الحكومية:

(١) أفضل السبل لالتماس آراء المنظمات غير الحكومية في سياق وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية (التشاور)؛

(٢) سبل تحسين أساليب العمل مع المنظمات غير الحكومية فيما يتصل بأنشطة المنظمة وأولوياتها على كل مستويات المنظمة الثلاثة (التعاون)؛

١ التقرير عن المشاورة التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ متاح على العنوان الإلكتروني التالي:

[http://www.who.int/about/who\\_reform/governance/who\\_reform\\_report\\_ngo\\_consultation\\_nov2012.pdf](http://www.who.int/about/who_reform/governance/who_reform_report_ngo_consultation_nov2012.pdf) (تم الاطلاع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

(٣) سبل تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتعاون بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك تحديد طبيعة أوجه تضارب المصالح المحتملة المؤثرة في سلامة كيان المنظمة (الشفافية والمساءلة)؛

(٤) أفضل السبل لتناول المشاركة مع مختلف الفئات المعنية من المنظمات غير الحكومية (التمييز بين المنظمات غير الحكومية)؛

(٥) مدى استحسان وجدوى تحديث الممارسات والمعايير وتحديد معايير مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات أجهزة المنظمة الرئاسية (أو في الأفرقة العاملة والمؤتمرات الاستثنائية والاجتماعات الأخرى المنبثقة عن عمل الأجهزة الرئاسية) (الاعتماد)؛

(٦) أفضل السبل لبدء عملية التشاور لوضع سياسة المنظمة الخاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية بما في ذلك أفضل الوسائل لتنسيق هذه السياسة مع وضع سياسة المنظمة المتصلة بالعلاقة مع الكيانات التجارية الخاصة.

### المشاركة مع المنظمات غير الحكومية والمبادئ التوجيهية

٤- يتمثل الغرض الشامل من مشاركة المنظمة مع المنظمات غير الحكومية في توطيد التعاون ذي الفوائد المتبادلة على الصعيد العالمي وعلى المستويات الإقليمية والقارية بهدف تحسين حصائل الصحة العمومية.١ وما فتئت المنظمات غير الحكومية تضطلع بدور حاسم في دعم عمل المنظمة لتفي بولايتها بموجب الدستور. فقد ساهمت هذه المنظمات مثلاً في مناصرة مسائل الصحة العمومية التي تنهض بها المنظمة وتوسيع نطاق أنشطة المنظمة في مجال التوعية والوصول إلى الجمهور في ذلك الصدد. وأدت دوراً حيوياً في توجيه انتباه المنظمة إلى المسائل الصحية المستجدة وحماية مشاغل الصحة العمومية وإبرازها بهدف استثارة الاستجابة المنسقة. وما زالت أيضاً تضطلع بدور مهم كجهات شريكة للمنظمة على الصعيد القطري ولا تقتصر مشاركتها على أنشطة المنظمة في مجال مواجهة الإنسانية والطائرة بل تشمل أيضاً بناء قدرات النظم الصحية الوطنية والارتقاء بمجموعة من المبادرات المهمة في مجال الصحة العمومية.

٥- وبتزايد أيضاً الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية بوصفها جهات فاعلة مهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويزداد دور هذه المنظمات أهمية في ميدان الصحة نظراً إلى تأثير الحصائل الصحية بالسياسات في قطاعات أخرى والمحددات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. ويبين عمل هذه المنظمات في تناول المحددات الصحية وتعزيز الإنصاف الدور الحاسم الذي تضطلع به في ربط الصحة بالسياسات في القطاعات المعنية الأخرى.

١ اعتمدت المبادئ التي تحكم العلاقات بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية في القرار ج ص ع ٤٠-٢٥. وتنص الفقرة ١-٣ من المبادئ على ما يلي: "تتمثل أهداف تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية في تشجيع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الناشئة عن قرارات الأجهزة الرئاسية للمنظمة، والتعاون مع مختلف برامج منظمة الصحة العالمية في إطار أنشطة يتفق عليها بصورة مشتركة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، والقيام بدور مناسب في تأمين الاتساق بين المصالح المشتركة بين القطاعات في مختلف الأجهزة القطاعية المعنية في الإطار القطري أو الإقليمي أو العالمي". والمبادئ متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/civilsociety/relations/principles/en/index.html> (تم الاطلاع في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

٦- وتعتبر الفوائد الناشئة عن توطيد المشاركة مع مجموعة أكبر من المنظمات غير الحكومية لدعم تحسين الصحة العمومية أمراً جلياً. ومع ذلك، لا ينبغي أن تقوض تلك المشاركة سلطة الحكومات المطلقة في تحديد السياسات العامة وتعرض حصانة قواعد المنظمة المعيارية ومبادئها التوجيهية للخطر. وتكتسي مسائل الشفافية والكشف التام أهمية عظمى في علاقات تفاعل المنظمة مع جميع أصحاب المصلحة الخارجيين. ومن الواضح أن على الركائز المحورية لعلاقات المشاركة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة ألا تكفل حصانة نشاط المنظمة المعيارية فحسب بل عليها أيضاً أن تضمن الحماية من مخاطر المصالح الراسخة التي تؤثر في وضع السياسات الصحية.<sup>١</sup>

## التشاور مع المنظمات غير الحكومية

٧- ييسر التشاور البناء والقائم على المبادئ مع المنظمات غير الحكومية الارتقاء بالحصائل الصحية ويعزز عمل المنظمة. ويدعم ذلك التشاور بشأن وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية، مثل المواجهة الفعالة والجماعية للتحديات الصحية الوطنية والعالمية. كما أنه يضيف أيضاً بعداً مهماً لدور المنظمة في تصريف الشؤون الصحية العالمية. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم المنظمة آراء مختلف المنظمات غير الحكومية ووجهات نظرها في المراحل التطويرية من الأنشطة نظراً إلى تأثير هذه المنظمات على الصعيدين الدولي والمجتمعي في صنع القرارات في مجال الصحة. وعلى هذا النحو تؤخذ في الاعتبار على النحو الملائم مواقف تلك المنظمات التي ستسهم في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والصكوك الخاصة بوضع المعايير واحتياجاتها ومصالحها. وينبغي أن ينطوي نهج المنظمة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية على التشاور الشامل بشأن المسائل الصحية ذات الصلة مع المنظمات التي تتمشى أهدافها وأنشطتها مع روح دستور المنظمة وأغراضه ومبادئه على الرغم من المشاركة الرسمية أو غير الرسمية السابقة مع المنظمة (أي فصل الأمر عن اعتماد المنظمات غير الحكومية أو عن وضعها في إطار العلاقات الرسمية).

٨- ولا تتوفر حالياً أي سبل استباقية ومنظمة تسمح للمنظمة بالتماس آراء المنظمات غير الحكومية المعنية بخصوص وضع السياسات والاستراتيجيات في مجال الصحة. ومن المهم تحديد آليات ملموسة يمكن أن تعزز البعد التشاوري بغية تدعيم مشاركة تلك المنظمات ومساهماتها في عمل المنظمة. وتتناول هذه الوثيقة ثلاث آليات من ذلك القبيل هي الآتية:

- المنصات المعتمدة على الإنترنت أو الإلكترونية
- جلسات الاستماع العامة
- المنتدى أو الآلية ذات الطابع الرسمي (أي آلية من آليات المجتمع المدني).

٩- وقد استخدمت الأمانة بصفة متزايدة المشاورات المعتمدة على الإنترنت لحشد مساهمات المنظمات غير الحكومية الخاصة بمسائل تتصل بمجموعة وافرة من القضايا المتعلقة بإصلاح المنظمة بما في ذلك وضع أولويات المنظمة ومسائل ترتبط مباشرة بمشاركة المنظمة مع جهات فاعلة من غير الدول. وتتيح شبكة الإنترنت وسيلة شاملة وعالية المردودية وميسرة محتملة للاتصال إلا أن مشاورات المنظمة المعتمدة على الإنترنت لم تتجاوز بعد نطاق المشاركة المحدودة بتقديم مجموعة ضيقة نسبياً من المساهمات. وما زال استخدام الوسائل الإلكترونية للتشاور مع المنظمات غير الحكومية لا يشمل مشاركة معتادة فيما يتصل بالمسائل الصحية. وهذا

١ تمشياً مع المبادئ المبينة في المقرر الإجرائي جص ع٦٥(٩).

أمر لا بد من توسيع نطاقه. وفي الوقت الحالي، يجري التشاور مع المجتمع المدني بشأن نشاط المنظمة البرمجي عبر القنوات غير الرسمية ويقتصر عامة على الشبكات التقنية القائمة. وقد يسنح توسيع نطاق هذه الآلية للتشاور المنتظم والمنظم بشأن نشاط المنظمة البرمجي الفرص لكل المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل صحية محددة للمساهمة في أنشطة المنظمة للتخطيط ووضع السياسات منذ البداية.

١٠- ويمكن أيضاً استكشاف الفرص لتنظيم جلسات استماع عامة منظمة وشاملة وشفافة بقيادة أعضاء مكتب المجلس التنفيذي وأعضاء مكاتب اللجان الإقليمية الست كوسيلة لتدعيم عمليات التشاور مع المنظمات غير الحكومية وتبسيطها. وتضمن جلسات الاستماع العامة التي تنظم على الصعيد الإقليمي بشأن وضع الاستراتيجيات والسياسات والصكوك القانونية العالمية أو بخصوص بنود معينة تحيلها جمعية الصحة إلى اللجان الإقليمية<sup>١</sup> مشاركة المنظمات غير الحكومية في المراحل الحاسمة. ثم تستخدم حصائل هذه الجلسات لتوجيه مواصلة إعداد الصكوك والأدوات الأخرى. وإذ تؤخذ في الحسبان أمور من المحتمل مناقشتها خلال دورة معينة لاجتماعات أجهزة المنظمة الرئاسية، يمكن تحديد مسائل معينة للتشاور بشأنها مع المنظمات غير الحكومية وعرضها بايجاز ضمن خطة سنوية يعتمدها المجلس في دورته المعقودة في شهر أيار/ مايو. ومن حيث المشاورات ذاتها، يحتمل استخدام عناصر المشاورات لإجراء المفاوضات بشأن الإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة إضافة إلى مداوات فريق الخبراء الاستشاريين العامل المعني بتمويل وتنسيق البحث والتطوير كنماذج لتنظيم مثل تلك الجلسات.

١١- ويمثل اعتماد آلية رسمية تمكن المنظمات غير الحكومية من التداول وتقديم المساهمات بخصوص مسائل قيد النظر في المنظمة وسيلة أخرى مقترحة لتحسين التشاور. ومن شأن آلية من هذا القبيل أن تنطوي مثلاً على إنشاء منتدى أو جهاز فرعي تدعى أجهزة المنظمة الرئاسية المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة فيه لبحث مسائل ذات أهمية خاصة وصلة خاصة بموضوع البحث بهدف توجيه مناقشات الدول الأعضاء وإمدادها بمساهمات إضافية. وآلية المجتمع المدني الدولية للأمن الغذائي والتغذية هي مثال على هذا النمط من المشاورات المحسنة. ففي عام ٢٠١٠، دعيت المنظمات غير الحكومية إلى إنشاء آلية عالمية للأمن الغذائي والتغذية بصورة مستقلة لتعمل عمل جهاز ميسر للتشاور مع المنظمات غير الحكومية والمشاركة في عمليات لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويمكن استكشاف الفرص لإنشاء آلية مماثلة للمنظمة.

## التعاون مع المنظمات غير الحكومية

١٢- شملت أشكال التعاون الراسخة تقليدياً دعم المنظمات غير الحكومية لأنشطة المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير وتنفيذها ورصدها والعمل المشترك أو عقد الشراكات لتوجيه الانتباه إلى مسائل حاسمة في ميدان الصحة إلا أن التغييرات الطارئة على دور المنظمات غير الحكومية في ذلك الميدان والناشئة جزئياً عن التغييرات الوبائية والديمغرافية في السياق الذي تواجهه البلدان والمجتمعات فيه التحديات الصحية تستلزم تطوير سبل التعاون. وعلى سبيل المثال، يقدم عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية والدينية خدمات الرعاية ويكمل جهود النظم الصحية الوطنية. فضلاً عن ذلك، تظل البحوث التي تجريها المنظمات غير الحكومية تحدد صيغة توجه المعارف المكتسبة واستخدامها. ومن الضروري أن تبحث المنظمة السبل لضمان أن ييسر إطار التعاون تعزيز المشاركة بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بجميع وظائف المنظمة الأساسية نظراً إلى دور هذه المنظمات المتنامي في الأنشطة الصحية ولاسيما على الصعيد القطري.

١ انظر المقرر الإجرائي ج ص ٦٥٤ (٩).

١٣- وحددت المنظمات غير الحكومية أيضاً عدداً من المجالات المعينة التي يحتمل في إطارها توطيد التعاون مع المنظمة وتشمل ما يلي: العمل من أجل التصدي للأوبئة الواسعة النطاق والاضطرابات المدنية وغير ذلك من العمل الإنساني ونقل جهود المناصرة والمعلومات إلى المستوى القطري ونشر الخبرات والنهوض بالمعارف وأفضل الممارسات من خلال شبكات موسعة. واقترح أيضاً أن تعزز المنظمة قدرتها الاستباقية في سعيها إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية وتشجع المبادرات الرامية إلى جمع هذه المنظمات والدول الأعضاء للتعاون بشأن أولوياتها الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، من المسلم به أن تستخدم الدروس المستخلصة من مشاركة المنظمة مع المنظمات غير الحكومية في أنشطة مكافحة الأمراض غير السارية لتوجيه التعاون المحتمل بشأن مسائل مثل التغطية الصحية الشاملة والمحددات الاجتماعية للصحة وإتاحة المنتجات الطبية. ولا بد من تعزيز فرص التحليل والتشاور لاستكشاف السبل الممكنة لتجسيد عمل المنظمات غير الحكومية في سياق عمل المنظمة التقني في ترتيب تعاوني يبرم مع هذه المنظمات في المستقبل وتيسيره عبر هذا الترتيب على نحو ملائم.

١٤- ويجب أيضاً أن يتواصل تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية على جميع مستويات المنظمة مع الاعتراف بأن طبيعة التعاون قد تختلف بين المستويات الثلاثة. فعمل المنظمة على الصعيدين الإقليمي والقطري مثلاً غالباً ما تدعمه المنظمات غير الحكومية التي تساند التطورات في استخدام تكنولوجيا المعلومات والوسائط الاجتماعية لشن حملات مستهدفة وواسعة النطاق من أجل حماية الصحة والارتقاء بها. وعلاوة على ذلك، تسعى مكاتب المنظمة القطرية بصفة متزايدة إلى إشراك المنظمات غير الحكومية الوطنية في وضع استراتيجيات التعاون القطرية. وينبغي أن يستهدف أي إطار عام للتعاون توجيه التعاون وتيسير تعزيز المشاركة في مجالات ذات فوائد متبادلة مثل المجالات الوارد وصفها في الفقرتين ١٢ و ١٣ أعلاه نظراً إلى عمل المكاتب الإقليمية والقطرية في الغالب مع منظمات غير حكومية إقليمية أو قطرية بناءً على علاقات غير رسمية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يتسم الإطار بدرجة كافية من المرونة ليأخذ في الاعتبار السياق الخاص بالبلدان بما في ذلك القوى المحركة بين المجتمع المدني والحكومة.

### الشفافية والمساءلة

١٥- هناك اتفاق عام على وجوب أن تبقى ترتيبات المنظمة التعاونية مع كل الجهات الفاعلة من غير الدول مبنية على الشفافية. ويمكن استخدام آليات مختلفة لضمان أن يظل الكشف العلني والتام عن تفاعل المنظمة مع المنظمات غير الحكومية أمراً بالغ الأهمية. وقد رُئي أن إعلان كشف المصالح يمثل أداة مهمة لتحقيق الكشف التام. وأشار أيضاً إلى ضرورة إنشاء منصة إلكترونية تشبه سجل البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية الخاص بالشفافية. ومن شأن مثل هذه المنصة أن تتيح المعلومات للعموم عن جميع المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع المنظمة بما فيها المعلومات عن طبيعة التعاون وهيكل تصريف الشؤون ومصادر التمويل وإعلانات كشف المصالح.

١٦- ولا بد من تحسين تحديد نطاق أوجه التضارب التي قد تؤثر في سلامة كيان المنظمة في إطار عملية تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتصل بتفاعل المنظمة مع المنظمات غير الحكومية. وقد أبدت آراء متباينة بشأن طبيعة أوجه التضارب المحتملة المذكورة ويحتمل أن تبرز تسوية هذه المشكلة من خلال الكشف عن المصالح. وفي هذا المضمار، يعتبر تحديد أوجه تضارب المصالح المحتملة ووضع الضمانات والإجراءات الكافية للحيلولة دون أوجه التضارب هذه والتصدي لها عنصرين مهمين من أي سياسة خاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية. ومن المحتم أن توجه هذه السياسة متطلبات الأهلية والأساليب للتعاون وعملية وضع المعايير لاحتمال

إنهاء العلاقة نظراً إلى المجموعة الكبيرة من المنظمات والكيانات التي تتفاعل المنظمة معها وإلى هياكلها وولاياتها ومصادر تمويلها المتنوعة.

### التمييز بين المنظمات غير الحكومية

١٧- يتعدّد التحدي الذي تطرحه الموازنة بين علاقات التعاون المعززة مع المنظمات غير الحكومية والمخاطر الناجمة عن المصالح الراسخة بسبب مشاركة المنظمة مع سلسلة من الهيئات من غير الدول التي تكاثرت سماتها الخاصة وأوجه تعقيدها خلال العقود الماضية. وبصفة خاصة، تقترن عدة منظمات وكيانات غير حكومية لها صلة بميدان الصحة الآن بتشكيلة من المصالح التجارية أو المصالح الأخرى. ولا يجري في الوقت الحالي أي تمييز محدد بين المنظمات غير المنتمية إلى الدول وغير الساعية إلى تحقيق الربح التي تتعامل المنظمة معها. وإضافة إلى ذلك، لا يجري أي تمييز آخر بين الفئات المعنية العديدة التي تكوّن قطاع المنظمات غير الحكومية وتضم ما يلي: الرابطة المهنية والرابطة التجارية أو الصناعية والمنظمات غير الحكومية المعنية بأمراض محددة والمنظمات غير الحكومية الإنمائية والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرضى والمستهلكين والمنظمات الدينية.

١٨- وقد أبدت آراء مختلفة بشأن مدى ضرورة أن تبين المنظمة الحدود الفاصلة بين مختلف دوائر المنظمات غير الحكومية وتتعاون مع المجموعات الفرعية الناشئة وكيفية اضطلاعها بذلك في هذا الحال. ويرى بعض المنظمات غير الحكومية أن التمييز ليس أمراً ضرورياً في حال الكشف التام والعلني عن المعلومات والمصالح إذ تحدد وتواجه أي أوجه محتملة لتضارب المصالح في كل حالة على حدة وفقاً لمعايير وإجراءات واضحة (ينبغي تحديدها حسبما ترد الإشارة إليه في الفقرة ١٦ أعلاه).

١٩- وترى منظمات غير حكومية أخرى أن التمييز بين الفئات المعنية من هذه المنظمات ولاسيما الفئات ذات المصالح أو الصلات التجارية أمر يكتسي أهمية حاسمة. وعلى الرغم من ذلك، اختلفت الآراء المعبر عنها حتى فيما بين تلك المنظمات غير الحكومية بخصوص كيفية التعامل مع الفئات الفرعية المتغايرة بعد ذلك. ويدعم بعض هذه المنظمات استضافة المنظمات غير الحكومية ذات الصلات التجارية في ظل سياسة المنظمة المتصلة بالعلاقة مع الكيانات التجارية الخاصة (الجاري وضعها في الوقت الحالي). أما بعضها الآخر فيرى أنه ينبغي أخذ المصالح التجارية في الاعتبار في سياق وظائف المنظمة المحددة. ومن شأن هذا النهج الأخير أن ييسر على سبيل المثال تعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلات التجارية لأغراض تطوير المنتجات ولكن ليس لأغراض وضع المعايير أو السياسات الصحية. وهذا أمر يتطلب مجدداً البحث بالنظر في كل حالة على حدة. ومن الضروري أيضاً أن يأخذ في الحسبان أي إجراء يرمي إلى التمييز بين المنظمات غير الحكومية على أساس آليات تصريف الشؤون أو المصالح الممثلة أو العمليات أو مصادر التمويل مثلاً، بصرف النظر عن النهج المتبع، ما يصحب ذلك من آثار إدارية وطبيعية ذلك النهج غير الموضوعية المحتملة.

### الاعتماد

٢٠- إن اعتماد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أجهزة المنظمة الرئاسية (أي التصريح لها بالمشاركة في هذه الأجهزة) يسمح لمثل هذه المنظمات بإبداء آرائها مباشرة في الاجتماعات المتصلة بتصريف شؤون المنظمة والمشاركة المباشرة مع الدول الأعضاء. ويشير الاعتماد لدى أجهزة المنظمة الرئاسية بناءً على السياسة الحالية التي اعتمدها جمعية الصحة سنة ١٩٨٧ إلى إرساء "علاقات رسمية" مع المنظمة. وإن قبول المنظمات

غير الحكومية من جانب المجلس التنفيذي لخوض علاقات رسمية أمر يتطلب وضع برنامج عمل مشترك مسبق وخطة عمل لمدة ثلاث سنوات مع إدارة تقنية في المنظمة ("علاقات عمل"). ويتعبر آخر، يعتمد قبول المنظمات غير الحكومية للمشاركة في اجتماعات الأجهزة الرئاسية على نكّل فترة المشاركة مع الأمانة على المستوى التقني بالنجاح. وإن ارتباط الأهلية لخوض علاقات رسمية باستكمال فترة علاقات العمل أمر له بعض العواقب. فعلى سبيل المثال، قد تجرى مناقشات في الأجهزة الرئاسية دون أن تساهم فيها منظمة غير حكومية تتمتع بالخبرة المعينة ذات الصلة إلا أنها لاتزال غير مؤهلة لخوض علاقات رسمية.

٢١- وقد اقترح فصل الاعتماد للمشاركة في أجهزة المنظمة الرئاسية عن فترة علاقات العمل واعتباره علاقة قائمة في حد ذاتها ومبنية على المساهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمة غير الحكومية المعنية إلى أجهزة المنظمة الرئاسية مما يسمح بإتاحة الفرصة لطائفة أكبر من المنظمات غير الحكومية للتعبير عن آرائها بشأن المسائل التقنية قيد التداول في الأجهزة الرئاسية. وأعرب عن بعض مواطن القلق إزاء ظهور أثر ملموس لتوسيع نطاق إجراءات الاعتماد يتمثل في تسجيل ارتفاع كبير في عدد المنظمات غير الحكومية التي تشارك في اجتماعات الأجهزة الرئاسية وتدلي ببيانات خلالها مما يؤدي إلى الإخلال بالوقت المخصص لتناول بنود جدول الأعمال المختلفة. ومع ذلك، بينت التجارب المنبثقة عن عمليات التشاور السابقة أن المنظمات غير الحكومية المتشابهة التفكير غالباً ما تنظم نفسها للإدلاء ببيان واحد يمثل موقفاً مشتركاً وموحداً. ويمكن فرض مثل هذا التنسيق أو تشجيعه كوسيلة للتخفيف من أي أثر محتمل غير موات على انضباط اجتماعات الأجهزة الرئاسية.

٢٢- وقد تمكن إجراءات الاعتماد المنقحة أيضاً من استكشاف حلول مرنة. فمن المحتمل مثلاً قصر اعتماد المنظمات غير الحكومية على اجتماعات فردية للأجهزة الرئاسية أو على جهاز رئاسي أو فريق عامل معين بدلاً من الوضع الحالي الذي تسمح العلاقات الرسمية في إطاره بالمشاركة غير المحدودة طوال مدة صلاحية ذلك الوضع. وهذا أمر من شأنه أن يعزز الشفافية ويحسن إدارة اجتماعات الأجهزة الرئاسية بضمان إثراء المناقشات خلال المداولات بفضل مشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية. وقد أشير أيضاً إلى ضرورة ألا يقتصر تطبيق إجراءات الاعتماد المنقحة على مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات أجهزة المنظمة الرئاسية بل أن يشمل أيضاً مشاركة هذه المنظمات في الأفرقة العاملة والمؤتمرات الاستثنائية وسائر المحافل المنبثقة عن عمل الأجهزة الرئاسية.

### المسار المؤدي إلى سياسة جديدة

٢٣- ينبغي أن توازي عملية وضع سياسة المنظمة الخاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية عملية وضع مسودة ورقة السياسات المطلوبة بشأن علاقة المنظمة مع الكيانات التجارية الخاصة نظراً إلى الصلات الجلية بين السياستين كما ورد ذكره أعلاه. وقد اختلفت الآراء المعبر عنها بشأن سبل تنظيم عملية التشاور وبالتحديد مشاركة أصحاب المصلحة في إطار وضع هاتين السياستين.

٢٤- وفيما يتعلق بوضع السياسة الخاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية، طُلب أن تتاح لهذه المنظمات فرصة للمشاركة المباشرة مع الدول الأعضاء في إطار عملية التشاور. فمن الممكن إجراء مشاورات تشارك المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء فيها وتلي الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

٢٥- وسعيًا إلى التنسيق بين وضع هذه السياسة ووضع السياسة المتصلة بالكيانات التجارية الخاصة، يمكن أيضاً تنظيم مشاورات بشأن وضع السياسة الأخيرة مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية عقب الدورة الثانية والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

## الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٦- يطلب من المجلس إبداء آرائه بشأن المسائل المحددة في هذه الوثيقة والمتعلقة بصياغة مسودة سياسة خاصة بمشاركة المنظمة مع المنظمات غير الحكومية. وهو مدعو بالتحديد إلى تقديم التوجيهات بشأن ما يلي:

- الآليات المحتملة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية
- أساليب توطيد التعاون بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية بخصوص وظائف المنظمة الأساسية وأولوياتها الاستراتيجية وعلى كل مستوياتها الثلاثة وتوسيع نطاقه
- آليات تعزيز الشفافية والمساءلة وتحديد نطاق أوجه تضارب المصالح المحتملة المؤثرة في سلامة كيان المنظمة
- نهج التمييز بين المنظمات غير الحكومية وتفاعل المنظمة مع مختلف الفئات المعنية من تلك المنظمات
- عمليات تنقيح إجراءات الاعتماد الخاصة بالمنظمات غير الحكومية
- عملية التشاور لوضع سياسة المنظمة الخاصة بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية بما في ذلك التنسيق مع سياسة المنظمة المتصلة بالعلاقة مع الكيانات التجارية الخاصة.

= = =